المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون

سلسلة معارف خليجية

نشرة معرفية تصدر عن
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

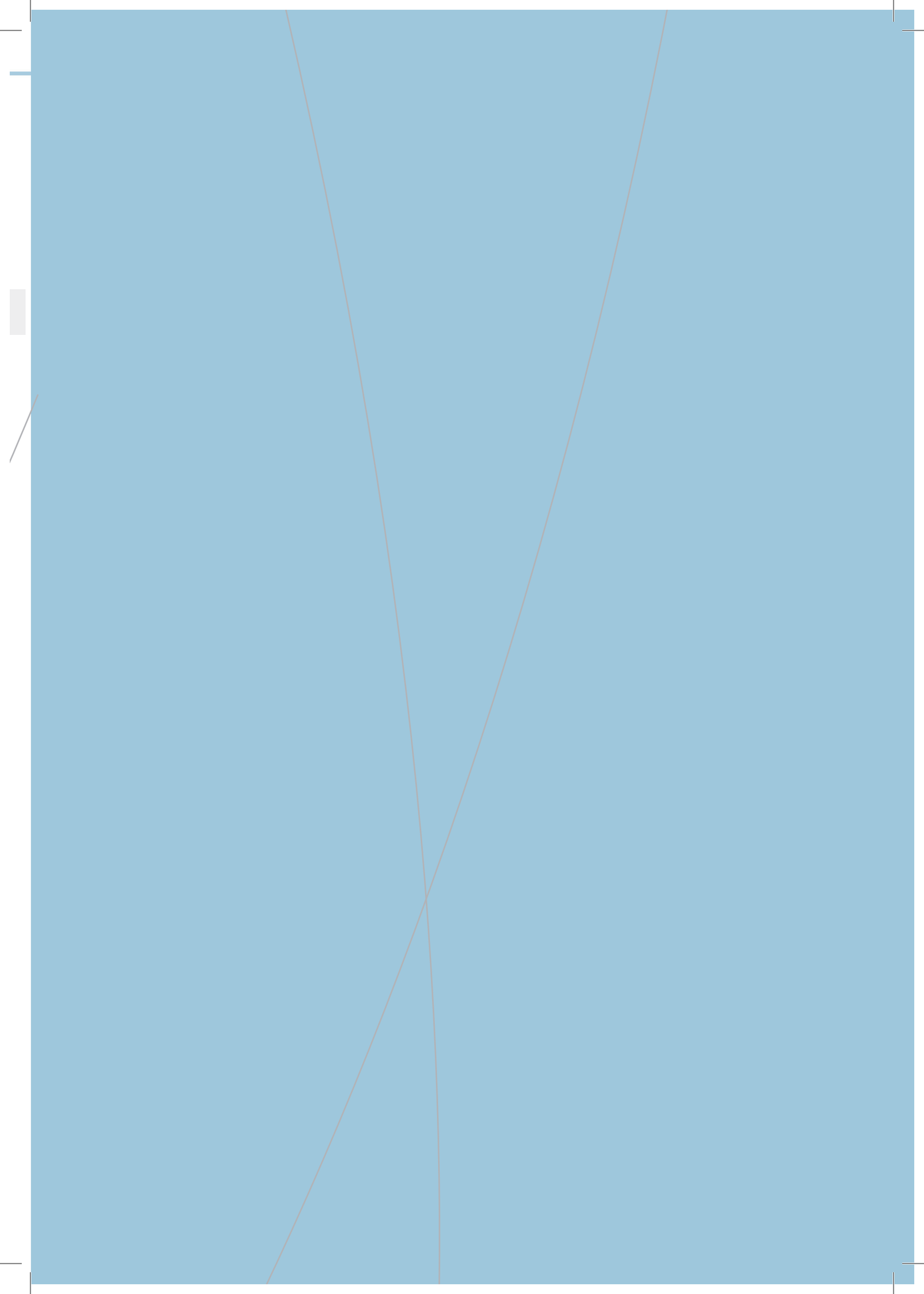

قائمة المحتويات

1- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين	7
2- مكونات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين	8
3- التضخم الخليجي العام	9
4- مُعدَّلات تضخم دولية	10
5- التضخم العام لدول مجلس التعاون	11
6- المجموعات الرئيسية في معدل التضخم الخليجي العام	13
7- مؤثّرات ومناظرات دولية	16
8- الواردات من السلع والخدمات	18
9 – ملحق إحصائي	19

إضاءة | الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول المجلس

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن يصدر ولأول مرة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يعد وينشر على مستوى التكتل اي الدول الست الأعضاء. هذه المبادرة هي البداية نحو بناء رقم قياسي منسق في دول المجلس والذي نطمح في إنجازه بحلول عام 2020م بإذن الله.

يعتبر هذا المؤشر مهما لمتخذي القرار من أجل أخذ السياسات التنسيقية والإجرائية والتصحيحية التي من شأنها أن تُساعد في الحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار ان وجدت. كما أنها أداة مهمة في تنسيق السياسات المالية والنقدية على مستوى دول المجلس، باعتبارها ليس فقط ظاهرة اقتصادية بل لها أبعاد اجتماعية أيضا. كما يتيح المؤشر لمُتخذ القرار في دول المجلس، بل وحتى المواطن الخليجي من التعرُّف على تفاوت الأسعار بين الدول الأعضاء، وأيضا مع بقية دول العالم والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

سيوفر إنتاج الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأول مرة قاعدة واحدة لإحصاءات الأسعار بشتى تفاصيلها مما يمكن المستخدمين من الاستفادة منها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إن ما تم إنجازه ما هو إلاَّ خطوة أولى نحو طريق بناء منظومة إحصاءات موَّحدة تُعبر عن دول مجلس التعاون الخليجي.

مقدمة

المعرفة ... هي تلك المستوى الأعلى في سُلم أولويات الكيانات القائمة على تنفيذ عمليات إدارة وتحليل البيانات والإحصاءات، إذ دائمًا ما يكمُن الهدف النهائي مِن تلك العمليات في الوصول إلى توليد المعارف التي يُمكِن مِن خلالها للفرد بصفة خاصة، والمُجتمع بصفة عامة أن يبني ما يشاء مِن قرارات على أُسُس ومبادئ صائبة تضمن تحقيق الهدف المنشود مِن تلك القرارات.
وفي صدد انطلاق المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتجاه هدفه كبوتقة ذهنية للمعارف الإحصائية حول دول مجلس التعاون، يقوم المركز بتقديم هذه السلسلة مِن الإصدارات، التي يهدف مِن خلالها إلى بناء معارف لدى القارئ، عبر تناول المفاهيم والأساليب المعنية بتركيب وتصميم الموضوع محل التناول - وليس فقط المعارف الرقمية لهذا الموضوع.

إن هذا التوجه يجعل مِن هذه السلسلة بمثابة قصة مُتسلسلة الأحداث، يستطيع القارئ مِن خلالها أن يُكوِن مجموعات مترابطة مِن المعارف والصور الذهنية والنقدية المُتباينة عن الظاهرة أو الموضوع محل التناول والبحث.

وفي النهاية لا يسعُنا إلاَّ أن نشكر الأجهزة الإحصائية للدول الأعضاء، والتي بما تبذله من مجهود وتفاني ومهنية تُضع اللبنة الأساسية التي تُمَكِن المركز مِن تنفيذ مثل هذه الأعمال التي تهدف بالأساس لخدمة المواطن وصانع القرار بدول مجلس التعاون.

ملخص نتائج التقرير

- ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار السنوات الست الأخيرة، غير أن هذا الارتفاع أخذ في التراجع بدءً مِن عام 2013م.

- قفزة في الأسعار خلال عامي 2011م و 2012م، حيث زاد العبء على المستهلك بصورة مُرَّكبة خلالهما. في حين أن الأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م شهدت إنخفاضا في معدلات التضخم خلال تلك الفترة.

- ثلاث مجموعات هي الأكثر تأثيرًا في التضخم الخليجي العام (المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، النقل، الملابس والأحذية)، ودولتان (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المُتحدة) تُساهمان بحوالي 80% في التضخم الخليجي العام.

- يتشابه النمط السنوي لمُعدَّل التضخم الخليجي العام مع مُعدَّل التضخم العالمي خلال السنوات الست الماضية.

- مُعدَّل التضخم الخليجي العام يقل عن المُعدَّل العالمي بفارق بدء في التلاشي بدءً مِن عام 2012م، بينما يعلو المعُدَّل الخليجي العام عن نظيرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك الدول مرتفعة الدخل، ودول الاتحاد الأوروبي، ويأخذ الفارق في الاتساع بدءً مِن عام 2012م، ويصل ذروته في عام 2014م.

- سلطنة عُمان الدولة الوحيدة التي سَجَلَت مُعدَّلات إنكماش في الأسعار خلال السنوات الست الأخيرة، ومملكة البحرين صاحبة أعلى مُعدَّلات تضخم على مدار الفترة، ومُعدَّلات التضخم في دولة قطر الأكثر تذبذبًا.

- مُعدَّلات التضخم العام للدول الأعضاء تستقر خلف حاجز 2% خلال الأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م، عدا دولة الكويت التي تستقر خلف حاجز 3%.

المستقبل ... إن الخطوات التي تمَّ اتخاذها في صدد بناء مُعدَّل التضخم العام ما هي إلا بداية اتجاه بناء مُعدَّل منسق مُتكامل يضم الأبعاد الأثنى عشر للدول الأعضاء، والذي مِن المُخطط إطلاقه في 2020م.

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

1 - الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين[1]

■ (126.8 نقطة) متوسط الرقم القياسي السنوي العام لأسعار المستهلكين بدول مجلس التعاون في الأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م، في مقابل (100 نقطة) في عام 2007م.

شكل رقم (1)

الرقم القياسي السنوي العام لأسعار المستهلكين[1، 2، 3] في دول مجلس التعاون

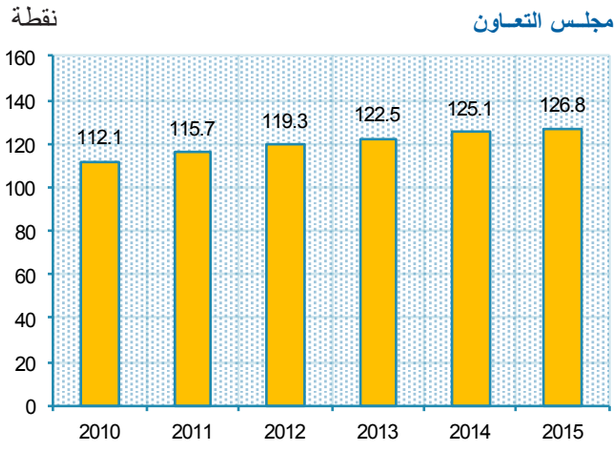

(1) الرقم القياسي العام لا يشمل مجموعة السكن.
(2) سنة الأساس 2007 =100 .
(3) عام 2015 حتى شهر أكتوبر .

■ تتزايد قيم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بدول مجلس التعاون بصورة مضطردة، غير أن مُعدَّلات الارتفاع تأخذ في التناقص بصورة ملحوظة بدءً مِن عام 2013م.

■ تراجع بالغ في ارتفاع الأسعار خلال الأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م.

تراجع الارتفاعات في أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2013 - 2015م).

ماهي الأرقام القياسية؟

الأرقام القياسية تقوم على تتبع التغير في ظاهرةٍ ما عبر مقارنة الوضع في نقطة زمنية بعينها (نقطة القياس)، بوضع مرجعي في نقطة ثابتة (فترة الأساس)، وهي تمثل أحد أدوات دعم القرار.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

مؤشر يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار مجموعة السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة المقارنة منسوبة إلى أسعارها فترة الأساس.

المصدر : الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول مجلس التعاون: الأسعار والأرقام القياسية: 2013م.

شكل رقم (2)

الرقم القياسي الشهري العام لأسعار المستهلكين [1، 2] في دول مجلس التعاون 2010-2015م

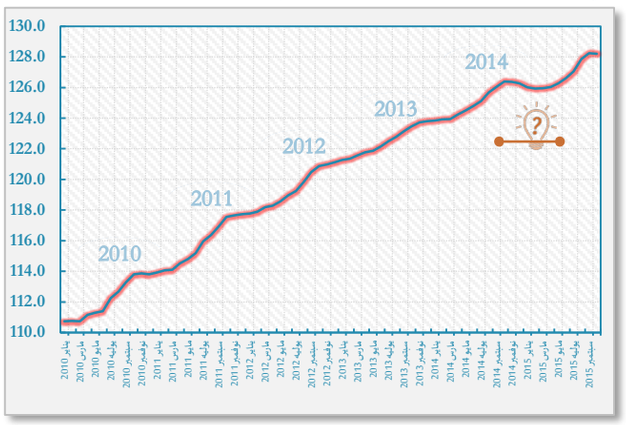

(1) الرقم القياسي العام لا يشمل مجموعة السكن
(2) سنة الأساس 2007 =100 .

(1) الرقم القياسي العام لا يشمل مجموعة السكن

2 - مكونات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

شكل رقم (3)

نظام الأوزان النسبية لمساهمة المجموعات الرئيسية في الرقم القياسي العام [1، 2]

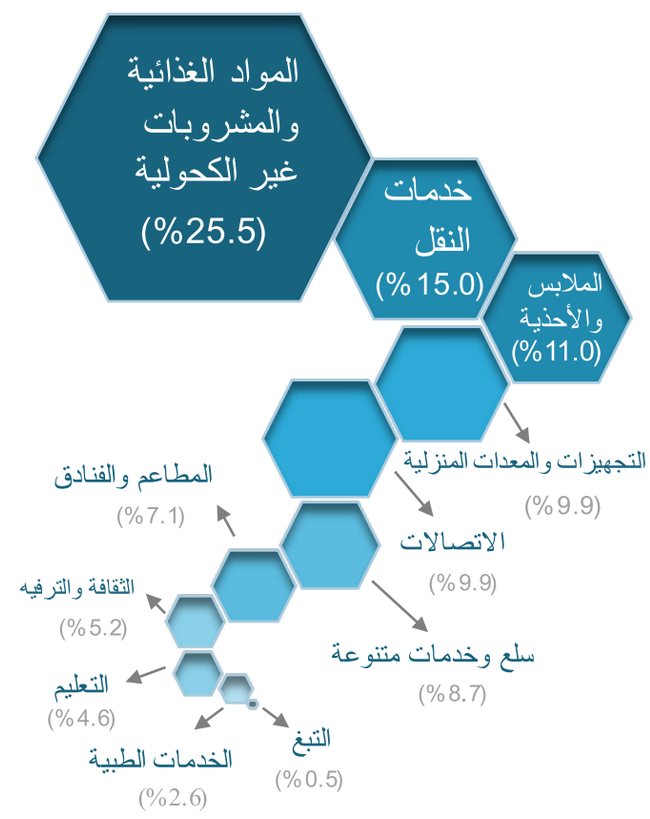

(1) الرقم القياسي العام لا يشمل مجموعة السكن

(2) الأرقام بين الأقواس تُمَثِل الأوزان الترجيحية للمجموعات الفرعية، ومجموعها يساوي 100 %.

كيفية احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على مستوى مجلس التعاون؟

يتم حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مِن خلال مُعادلة رياضية تقوم على تكوين رقم عام مِن واقع (11) مجموعة رئيسية، وتأخذ كُل مجموعة أوزان خاصة، تُمَثِل هذه الأوزان مدى مساهمة المجموعة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين.

لماذا لم يتم تضمين مجموعة السكن في تركيبة الرقم القياسي الخليجي العام؟

أفرزت الدراسة المُتعمقة للبيانات التفصيلية الخاصة بمُكون السكن اختلافات جوهرية تؤثر بشكل واضح على القيم التجميعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين. إضافةً لوجود تباينات في منهجيات احتسابه بين الدول الأعضاء، وهو ما يؤثر في عملية التجميع، لذا كان مِن الضروري استبعاد مجموعة السكن في المرحلة الحالية لضمان معنوية الرقم العام.

- يوضح الشكل رقم (3) أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية هي الأكثر تأثيرًا في الإنفاق الاستهلاكي الأسري، يليها مجموعة النقل ومجموعة الملابس والأحذية، إذ تُمَثِل هذه المجموعات الثلاث ما يتخطى نصف إنفاق المستهلك بدول مجلس التعاون.

- ويوضح الشكل رقم (4) أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يُشكلان معًا وزنا ترجيحيا بنسبة 80 % لقيمة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بدول مجلس التعاون.

شكل رقم (4)

المساهمة النسبية لدول مجلس التعاون في الرقم القياسي العام [1، 2]

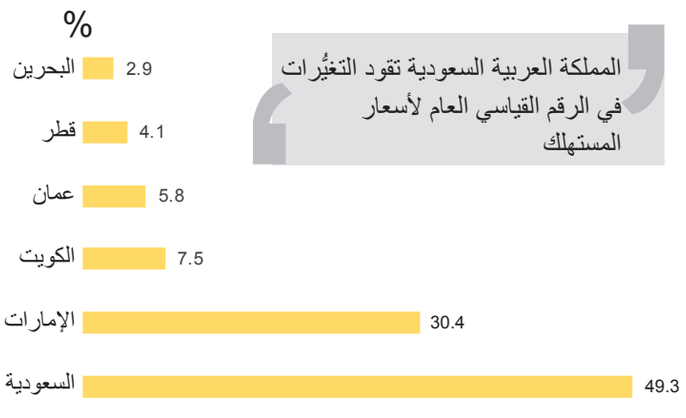

> المملكة العربية السعودية تقود التغيُّرات في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

(1) الرقم القياسي العام لا يشمل مجموعة السكن.

(2) الأرقام تُمَثِل الأوزان الترجيحية للدول الأعضاء، ومجموعها يساوي 100 %.

3 - التضخم الخليجي العام

كيف يتم حساب التضخم؟

يتم حساب التضخم بقياس مُعدَّل التغيُّر في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. وفي هذا الصدد يوجد نوعين مِن قياس التضخم:

السنوي: والذي يقيس التغيُّر في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في شهر مُقارنةً بالشهر المُماثل مِن العام السابق، أو في عام مُقارنةً بالعام السابق مباشرةً.

الشهري: والذي يقيس التغيُّر في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في شهر مُقارنةً بالشهر السابق مباشرةً.

التضخُم

هو الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة في دولةٍ ما. ويعتمد في حسابه على الرقم القياسي لأسعار المُستهلكين، والذي هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيُّرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المُستهلك بين فترة زمنية تُسمى الفترة الحالية وأخرى سابقة لها تُسمى فترة الأساس.

المصدر : الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول مجلس التعاون: الأسعار والأرقام القياسية: 2013م.

شكل رقم (5)

مُعدَّل التضخم السنوي العام (1، 2) في دول مجلس التعاون

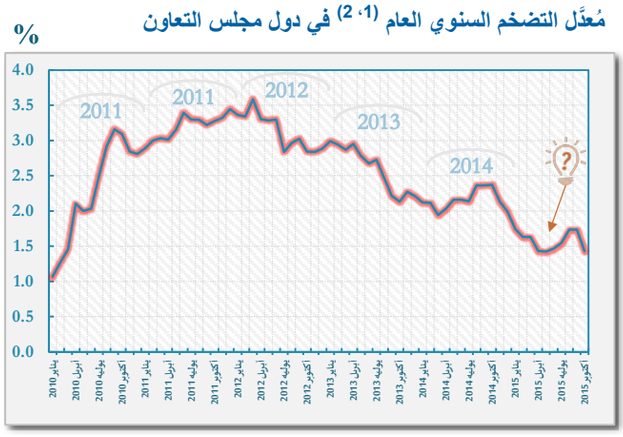

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100 .

شكل رقم (6)

متوسط مُعدَّل التضخم السنوي العام(1، 2، 3) في دول مجلس التعاون

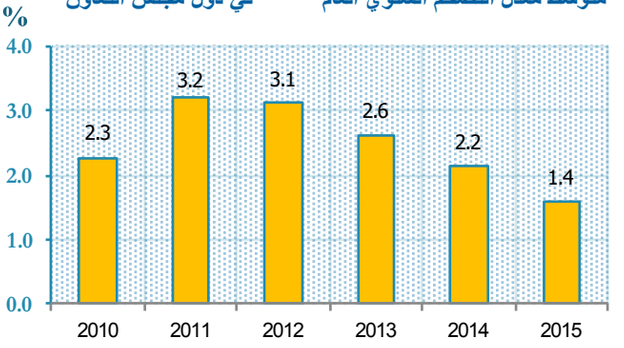

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100 . (3) عام 2015 حتى شهر أكتوبر.

تراجع مُعدَّلات التضخم العام بدءً بعام 2013م

ارتفاع ملحوظ للتضخم في أغسطس وسبتمبر لعامي 2014م و2015م

- توضح النتائج أن عامي 2011م و2012م كانتا الأكثر تضخمًا بمتوسط بلغ نحو 3.2% و 3.1% على التوالي.
- تلى ذلك بداية مراحل مِن الانخفاض المتوالي، فقد أظهرت مُعدَّلات التضخم العام في عامي 2013م و 2014م متوسط بلغ 2.6 % و 2.2% على التوالي.
- بدءً مِن نوفمبر2014م إلى أكتوبر2015م. تمَّ تسجيل أقل مُعدَّلات تضخم على مدار السنوات الخمس الأخيرة (2011 - 2015م).

4 - مُعدَّلات تضخم دولية

تشابه واضح للتضخم الخليجي العام مع نمط التضخم العالمي

■ بمُقارنة مُعدَّل التضخم الخليجي العام مع المُعدَّل العالمي الصادر عن قاعدة بيانات المؤشِّرات التنموية للبنك الدولي، يتضح أن مُعدَّل التضخم الخليجي خلال الأعوام 2010م و 2011م كان يقل عن نظيره العالمي بقرابة 1.2% و1.7% على التوالي. غير أن هذا الفارق أخذ في الانخفاض خلال الأعوام التالية إلى أن وصل إلى 0.1 % في عام 2013م، وأخيرًا 0.3 % في عام 2014م.

لا شك مِن أن هذه المقارنة ينتابها فُقدان مُكون السكن مِن المُعدَّل الخليجي العام، لكنها تظل مُعبرة عن الفجوات السعرية إلى حدٍ كبير

■ وفي مُقارنة بدول مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتضح أن مُعدَّل التضخم العام قد انخفض عن تلك الدول مرة واحدة فقط في عام 2011 م 0.1 %، في حين اتسع الفارق خلال الفترة (2012 - 2014م) في غير صالح دول مجلس التعاون، حيث سَجَلَ مُعدَّل التضخم العام ارتفاعًا عن دول المُنظمة 1.7 % في عام 2014م.

التضخم العام لدول مجلس التعاون الأعلى في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالدول المتقدمة ومرتفعة الدخل

■ وفي مُقارنة التضخم العام مع الدول مرتفعة الدخل ودول الاتحاد الأوروبي، يتضح أن نمط المُقارنة أخذ ذات التوجه في كلا المُقارنتين. إذ يأخذ التضخم العام في الارتفاع مُقارنةً بهاتين المجموعتين على مدار الفترة، ويصل ذروته في عام 2014م، مُسجلا ارتفاع عن الدول مرتفعة الدخل بنحو 1.2%، وعن دول الاتحاد الأوروبي بنحو 2.0 %.

شكل رقم (7)

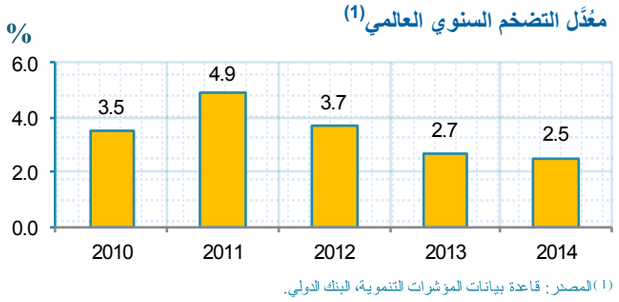

(1) المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات التنموية، البنك الدولي.

شكل رقم (8)

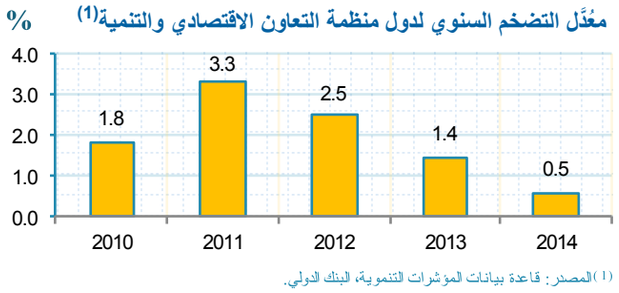

(1) المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات التنموية، البنك الدولي.

شكل رقم (9)

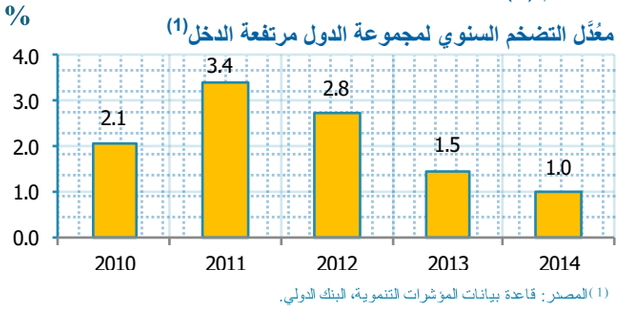

(1) المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات التنموية، البنك الدولي.

شكل رقم (10)

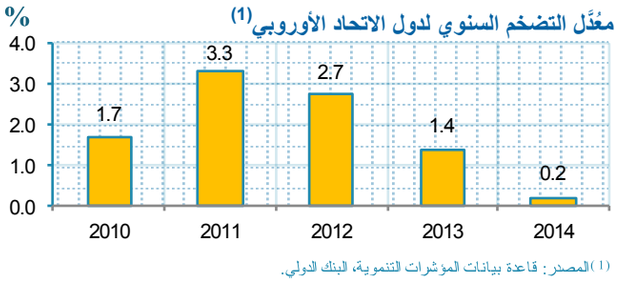

(1) المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات التنموية، البنك الدولي.

5 - التضخم العام لدول مجلس التعاون

هو مُعدَّل التضخم لدول مجلس التعاون لسنة أساس 2007، دون مجموعة السكن.

شكل رقم (11)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [2,1] لدولة الإمارات العربية المُتحدة

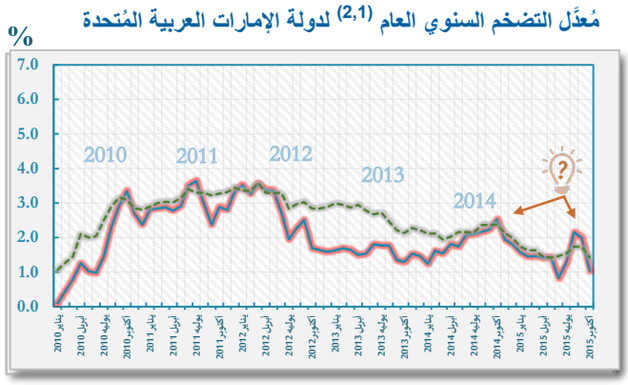

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100.

شكل رقم (12)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [2,1] لمملكة البحرين

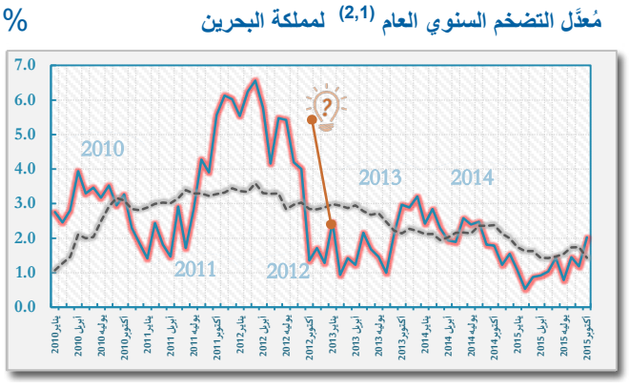

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100.

شكل رقم (13)

مُعدَّل التضخم السنوي العام[2,1] للمملكة العربية السعودية

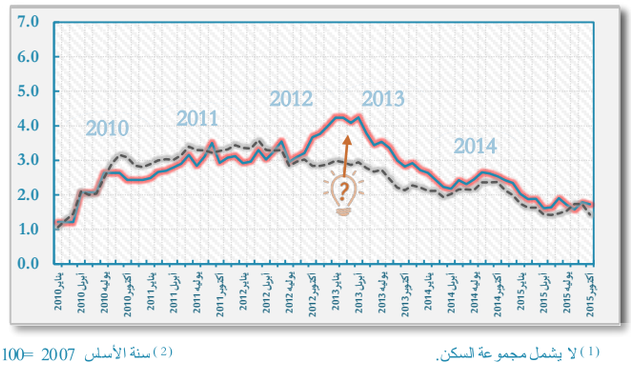

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100.

شكل رقم (14)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [2,1] لسلطنة عُمان

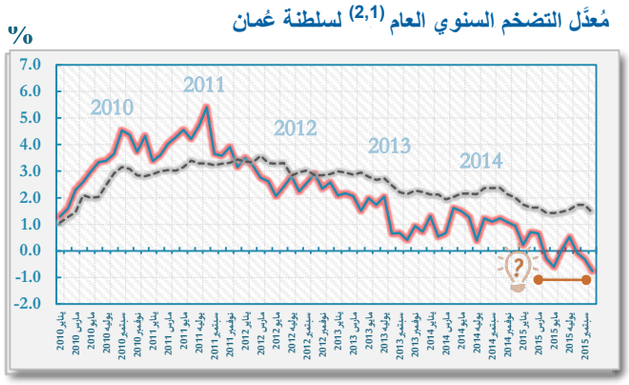

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100.

شكل رقم (15)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [2,1] لدولة قطر

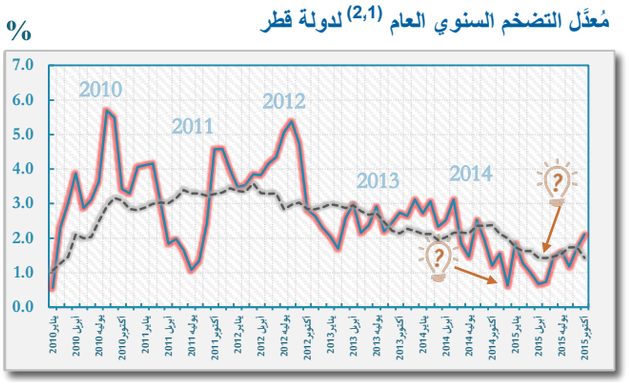

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100.

شكل رقم (16)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [2,1] لدولة الكويت

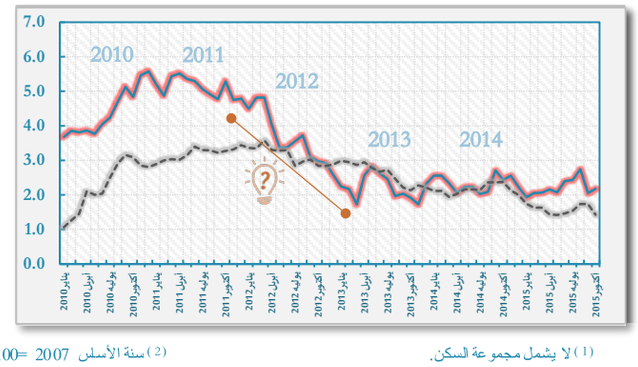

(1) لا يشمل مجموعة السكن. (2) سنة الأساس 2007 =100.

مُعدَّلات تضخم الدول ---------- مُعدَّلات التضخم العام

- مِن خلال استعراض الأشكال البيانية السابقة والمعبرة عن مُعدَّلات التضخم في دول مجلس التعاون، وفقًا للمُعدَّل العام بأسعار عام 2007م، يتضح أن هناك ثلاثة أنماط ظهرت للدول الأعضاء.

- سلطنة عُمان ودولة الكويت أظهرتا مُعدَّلات تضخم مرتفعة في عامي 2010م و 2011م، والتي أخذت في التراجع بشكل واضح بدءً مِن أواخر عام 2011م وأوائل عام 2012م.

- المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أظهرتا حالتين مِن الثبات النسبي حول متوسطين أحدهما مُرتفع، والذي ظهر في الإمارات في عامي 2010م و2011م، والسعودية في الأربعة أعوام مِن 2010م إلى 2013م. والآخر مُنخفض ويظهر في الإمارات العربية المتحدة في الأعوام مِن 2012م إلى 2015م، وفي المملكة العربية السعودية في العامين 2014م و2015م.

- مملكة البحرين ودولة قطر همُا الحالة الثالثة مِن مُعدَّلات التضخم، والتي يظهر فيها حالات مِن الذبذبات الكبيرة نسبيًا، مُقارنةً بباقي دول مجلس التعاون، وبالأخص خلال عامي 2010م و2011م، وبعضًا مِن عام 2012م.غير أن هذه التذبذبات المتباعدة في معدَّلات التضخم أخذت في الهدوء النسبي ابتداءا من النصف الثاني من عام 2012م.

- ومِن الجدير بالإشارة أيضًا حدوث حالة مِن الاستقرار النسبي لمُعدَّلات التضخم في عام 2015م خلف حاجز 2 % في كافة الدول الأعضاء مع حالات تجاوز طفيفة لهذا الحاجز، عدا دولة الكويت، والتي تأرجحت مُعدَّلات التضخم الشهري لها خلف حاجز 3 %، ودون أن تتجاوزه مطلقًا عن ذات الفترة.

- سلطنة عُمان هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي سَجَلَت مُعدَّلات انكماش (مُعدَّلات تضخم سالبة)، وهو ما أخذ في الظهور بدءً مِن أبريل 2015م.

- مملكة البحرين هي الدولة الوحيدة التي تجاوز التضخم بها حاجز 6 % خلال أواخر عام 2011م وأوائل عام 2012م.

- أما دولة الكويت، دولة قطر، وسلطنة عمان فقد شَكَلوا الدول التي تخطت مُعدَّلات التضخم بها حاجز 5%، فعلى سبيل المثال تخطت دولة الكويت هذا الحاجز أكثر مِن مرة بدءًا مِن سبتمبر2010م إلى سبتمبر 2011م. بينما دولة قطر تخطته في شهري أغسطس و سبتمبر 2010م، وكذلك في شهري يونيو ويوليو2012م، في حين تخطته سلطنة عُمان مرةً واحدة في أغسطس2011م.

6 - المجموعات الرئيسية في معدل التضخم الخليجي العام

■ الشكل رقم (17) يوضح مُعدَّل التضخم السنوي العام لمجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والذي يُبرز بوضوح أربعة اتجاهات متتالية، الأول ارتفاع حاد نسبيًا خلال عام 2010م، والثاني الثبات النسبي حول مستوى مرتفع – وهو الأعلى على مدار الفترة محل الدراسة – خلال عام 2011م والربع الأول من عام 2012م، تلاه ثبات نسبي آخر ولكن عند مستوى أقل خلال عامي 2012م و 2013م، ثُمَّ الاتجاه الرابع والذي يظهر في صورة انخفاضات متتالية في مُعدَّلات تضخم المجموعة بدءً من نهاية الربع الأول مِن عام 2014م حتى أواخر عام 2014م، والذي يجعل مِن مُعدَّلات تضخم المجموعة تعود في الأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م إلى مستوى يُقارب ما سُجِلَ في أوائل عام 2010م.

■ وبالانتقال إلى مجموعة خدمات النقل، وهي الثانية مِن حيث التأثير في التضخم العام ، يتضح أن المجموعة شَهِدَت خلال عامي 2010م و 2011م اتجاهين مُغايرين تمامًا، ففي حين أخذت مُعدَّلات تضخم المجموعة في الارتفاع الحاد خلال عام 2010م، عادت لتنخفض بحدة خلال عام 2011م. وبذات النمط ظهر عامي 2012م و 2013م.

■ وقد سَجَلَت المجموعة توجه اتجاه معدَّلات انكماش خلال الربع الأخير من عام 2013م، والربع الأول مِن عام 2014م. يليه عودة مرة أخرى إلى مُعدَّلات التضخم الموجبة بدايةً مِن الربع الثاني في عام 2014م.

شكل رقم (17)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [1] لمجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بدول مجلس التعاون

%

[1] سنة الأساس 2007 = 100.

شكل رقم (18)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [1] لمجموعة خدمات النقل بدول مجلس التعاون

%

[1] سنة الأساس 2007 = 100.

■ وتُظهِر مُعدَّلات التضخم لمجموعة النقل ثباتًا نسبيًا على مدار الفترة مِن مُنتصف عام 2014م إلى منتصف عام 2015م تقريباً، حيث استقرت دون حاجز 2 %، مع ملاحظة حدوث طفرة سعرية مفاجئة في أغسطس وسبتمبر 2015م.

شكل رقم (19)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [1] لمجموعة الملابس والأحذية بدول مجلس التعاون

%

[1] سنة الأساس 2007 = 100.

شكل رقم (20)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [1] لمجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بدول مجلس التعاون

%

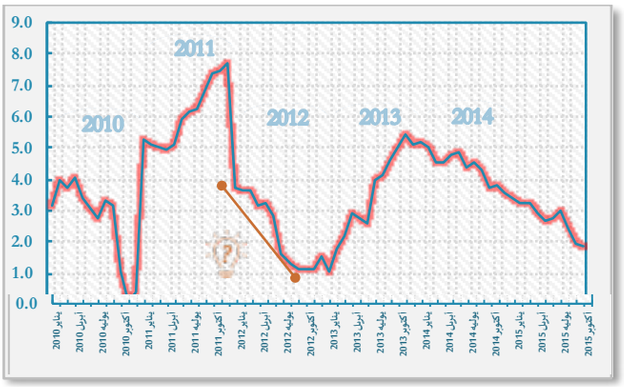

[1] سنة الأساس 2007 = 100.

■ وعلى الرغم مِن أن مجموعة خدمات النقل تُظهِر نوعًا ما تراجعًا خلال السنوات الأخيرة، إلاَّ أنه مِن المُلفت للنظر عدم وجود نمط عام مُشابه لدرجة كبيرة للنمط العام لأسعار النفط، ففي حين بدأت أسعار النفط تُسَجِل مُعدَّلات انكماش بدءً مِن عام 2013م، استمرت هذه المجموعة في تسجيل مُعدَّلات تضخم، والتي كان من أبرزها عودة متوسط التضخم في أسعار المجموعة خلال الأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م إلى مستوى 1.6% يعلو متوسط العامين السابقين عليه.

شكل رقم (21)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [1] لمجموعة خدمات الاتصالات بدول مجلس التعاون

%

[1] سنة الأساس 2007 = 100.

■ أما ثالث المجموعات تأثيرًا في التضخم العام (الملابس والأحذية)، يُظهر الشكل (19) سلسلة مِن مُعدَّلات الانكماش المتتالية خلال 2010م وحتى بداية الربع الثالث من عام 2011م، تلاها سلسلة مِن الارتفاعات المتتالية ابتداءً من منتصف الربع الثالث من عام 2011م، والتي نقلت مُعدَّلات تضخم المجموعة بنهاية عام 2012م إلى حدود حاجز 3 %، تبعه ارتدادات في مُعدلات التضخم على مدار العام 2013م، ثُمَّ استقرار نسبي بدءً مِن أوائل 2014م، ليستقر التضخم نسبيًا عند حاجز 1 %.

■ أما مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية (الشكل رقم 20) فيظهر التتبع الزمني لمعدَّلات تضخم المجموعة حدوث سلسلة واضحة من الارتفاعات المُفاجئة خلال عام 2011م، ومرة أخرى خلال عام 2013م.

■ وبالتحول إلى مجموعة خدمات الاتصالات فيتضح أنها مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى أظهرت مُعدَّلات انكماش على مدار الفترة (2010-2011م).

شكل رقم (22)

مُعدَّل التضخم السنوي العام [1] لمجموعة خدمات المطاعم والفنادق بدول مجلس التعاون

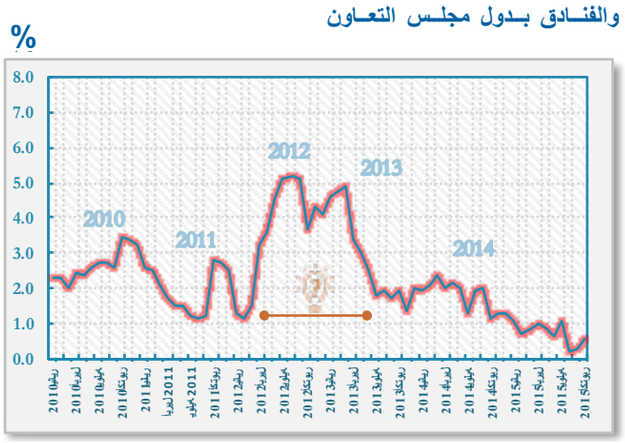

[1] سنة الأساس 2007 = 100.

- أما المرحلة الثانية فهي التي ظهرت في أعقاب الارتفاع المفاجئ في معدلات التضخم في نهاية 2012م، حيث تأرجحت مُعدَّلات التضخم حول حاجز 1% على مدار السلسلة بدايةً مِن عام 2013م.

- وبالوصول إلى مجموعة خدمات المطاعم والفنادق، يتضح أن التضخم في أسعار هذه المجموعة قد شّهِدَ طفرة سعرية ابتداءا من الربع الثاني من عام 2012م، ليصل معدل تضخم المجموعة خلال الربع الثالث إلى حدود 5%، أعقب ذلك تراجعات حادة إبتداءا من الربع الثاني من عام 2013م، ثُمَّ تراجعات أقل حدة خلال عام 2014م والأشهر العشر الأولى مِن عام 2015م، لتستقر نسبيًا مُعدَّلات تضخم مجموعة خدمات المطاعم والفنادق حول حاجز 1%.

7 - مؤشّرات ومناظرات دولية

■ في هذا القسم نتناول عددًا مِن المؤشرات والعوامل الخارجية التي قد يكون لها أثرًا ملحوظًا في مُعدَّلات التضخم العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1.7- أسعار النفط العالمية

■ يُشير الشكل رقم (23) إلى نمطين مِن التغيُّر في أسعار النفط خلال السنوات الست الأخيرة، إذ يوضح الشكل أنه خلال الفترة 2010م إلى 2012م حدثت طفرة في أسعار النفط، والتي وصلت ذروتها في عام 2012م. غير أن هذه الطفرة ما لبثت أن أخذت في الانخفاض لتصل في عام 2015م أقل مِن متوسط الأسعار التي حققها النفط في عام 2012م.

■ ويُرجح أن يكون التراجع الذي شهدته أسعار النفط بدءً مِن عام 2013م كان له أثرًا في تراجع التضخم الخليجي العام خلال ذات الفترة.

شكل رقم (23)

متوسط أسعار نفط أوبك الخام [1]

دولار/برميل

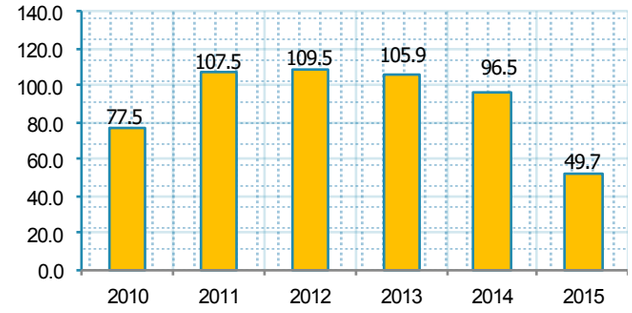

[1] المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك)

شكل رقم (24)

متوسط أسعار القمح [2,1]

دولار/طن متري

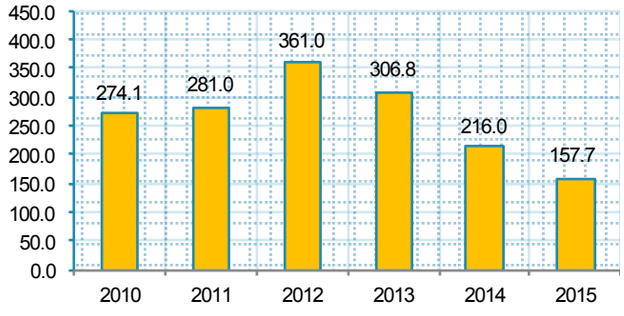

[1] المصدر: www.indexmundi.com

[2] البيانات لأسعار شهر نوفمبر من كل عام.

2.7 - أسعار القمح

■ وبالتحول إلى الشكل رقم (24)، والذي يعرض تطور الأسعار السنوية للقمح، يتضح أن أسعار القمح شَهِدَت هي الأخرى نمطين مِن التطور السعري خلال نفس الفترة، وهذا يتشابه إلى حد كبير نمطي التغير في أسعار النفط الخام.

■ حقق النمط الأول تطورًا سعريًا بالغًا في عام 2013م، حيث حققت أسعار نوفمبر2012م مُعدَّل تضخم بلغ 28.5 % مُقارنةً بأسعار نوفمبر2011م، ونحو 31.7 % مُقارنةً بأسعار نوفمبر2010م.

■ بينما يتمثل النمط الثاني في حدوث انخفاضات سعرية متتالية بدءً مِن عام 2013م. إذ أن أسعار القمح حققت انكماشًا في نوفمبر2015م بلغ نحو 27 % مُقارنةً بأسعار نوفمبر2014م، وبلغ نحو 56.3 % مُقارنةً بأسعار نوفمبر2012م.

أسعار الغذاء في دول مجلس التعاون تُظهِر نمطًا غير متجاوب بشكل ملحوظ مع المؤشر العالمي

3.7- أسعار الغذاء العالمية

■ بالنظر إلى الرقم القياسي لأسعار الغذاء الصادر عن مُنظمة الأغذية والزراعة للأمم المُتحدة (الفاو)، يتضح وجود ارتفاع في عام 2011م، وهو ما أبرزه مُعدَّل تضخُم في أسعار الغذاء بلغ نحو 22.3% في هذا العام. تبع ذلك انخفاضات متتالية في الرقم القياسي للطعام خلال الفترة 2012م إلى 2015م، وهو ما أسفر عن ظهورمُعدَّلات انكماش في أسعار الغذاء خلال هذه الفترة، والتي بلغت ذروتها في عام 2015م، حيث بَلَغَت نسبة التراجع في أسعار الغذاء في عام 2015م مُقارنةً بعام 2014م نحو 18.1 %.

شكل رقم (25)

الرقم القياسي للغذاء – منظمة الفاو[3,2,1]

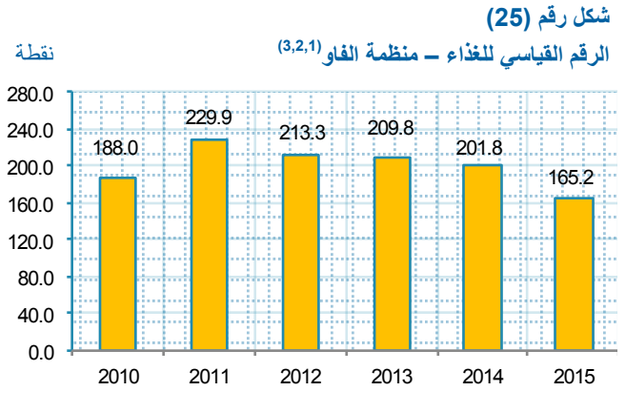

(1) المصدر: www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex

(2) سنة الأساس متوسط الفترة 2002 : 2004.

(3) عام 2015 تم احتسابه كمتوسط للأشهر الإحدى عشر المنشورة عن المُنظمة.

شكل رقم (26)

مُعدَّلات التغيُّر في الأسعار العالمية للفنادق [1]

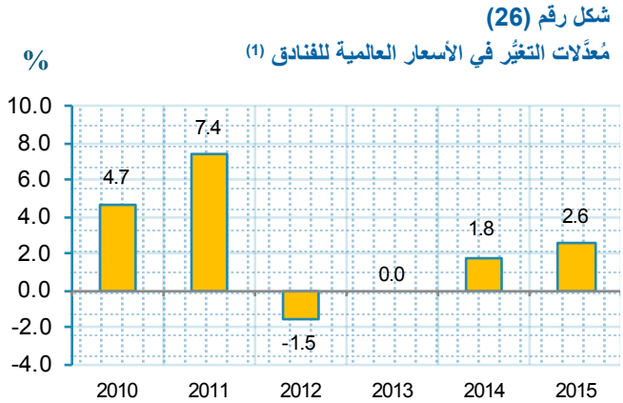

(1) المصدر: www.statista.com

4.7- الأسعار العالمية للفنادق

■ باستعراض التغيُّر في الأسعار العالمية للفنادق، يوضح الشكل رقم (26) وجود انخفاض في الأسعار في عام 2012م، يصحبه ثبات في عام 2013م، وهُما ما تليا حالة مِن الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للفنادق في عام 2011م، والذي بلغ نحو 7.4 % زيادة في أسعار الفنادق في عام 2011م مُقارنةً بأسعارها في عام 2010م.

وبالنظر إلى مُعدَّل الارتفاع في الأسعار العالمية للفنادق في 2010م، مُقارنةً بعام 2009م، والذي يعلو الارتفاع الذي تحقق في عام 2014م، مِما قد يُشير إلى حدوث موجة غلاء أخرى مستقبلا.

8 - الواردات من السلع والخدمات

- يُظهر الشكل رقم (27) تراجع مُعدَّلات تغيُّر قيِّمة واردات دول مجلس التعاون من السلع والخدمات بدايةً عام 2012م. ففي حين أنها سَجَّلَت زيادة 20.7% في عام 2011م مُقارنةً بعام 2010م، إلاَّ أن مُعدَّلات الزيادة تراجعت اضطراديًا في الأعوام اللاحقة، لتصل أقل قيِّمة لها 6.5% في 2014م.

- وعلى الرغم مِن تراجع مُعدَّلات ارتفاع إجمالي قيِّمة واردات دول المجلس من السلع والخدمات، إلاَّ أن حصتها مِن إجمالي الواردات العالمية قد ارتفعت بقرابة 0.6 % على مدار الخمس سنوات الأخيرة.

مُلخص عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجلس التعاون الخليجي يضم ستة دول أعضاء، وهي:

- دولة الإمارات العربية المُتحدة
- مملكة البحرين
- المملكة العربية السعودية
- سلطنة عمان
- دولة قطر
- دولة الكويت

2014م

السكان	50.3 مليون نسمة
المساحة	2410 ألف كم مربع
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية	551.1 مليار دولار
الصادرات مِن السلع والخدمات	1082.5 مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	1635.1 مليار دولار
نصيب الفرد مِن الناتج المحلي الإجمالي	32.5 ألف دولار
إنتاج النفط	17,229 ألف برميل يوميًا
احتياطي النفط	496.4 مليار برميل
إنتاج الغاز الطبيعي	394.2 مليار متر مُكعب
إحتياطي الغاز الطبيعي	41,937 مليار متر مكعب

* المصدر : منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

شكل رقم (26)
قيمة واردات دول مجلس التعاون من السلع والخدمات

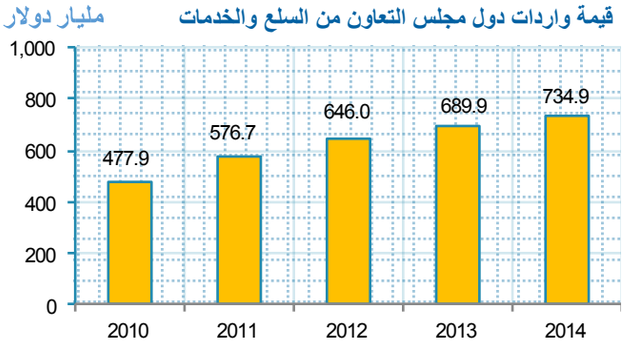

شكل رقم (27)
نسبة واردات دول مجلس التعاون إلى إجمالي الواردات الدولية[1]

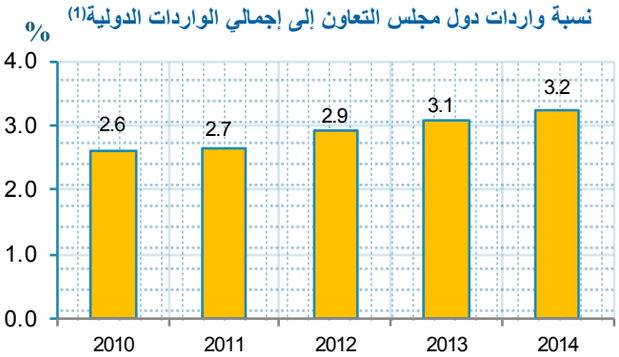

(1) المصدر : data.worldbank.org

9 - ملحق إحصائي

جدول(1)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون الخليجي

المجموعات الرئيسية	2010	2011	2012	2013	2014	2015**
الأغذية والمشروبات	121.6	128.2	133.9	139.8	143.7	145.5
التبغ والمشروبات الكحولية	117.5	123.7	136.1	148.5	156.2	159.8
الملابس والأحذية	105.3	104.8	108.0	108.9	109.6	110.4
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	111.5	118.3	121.0	125.2	130.7	133.9
الصحة	105.1	105.9	108.1	110.6	113.2	115.4
النقل	107.1	111.0	114.0	115.8	116.3	118.1
الاتصالات	97.1	94.0	93.8	94.5	94.6	95.1
الثقافة والترفيه	103.2	108.4	111.1	113.3	117.7	119.3
التعليم	121.8	122.9	126.8	132.0	136.9	141.4
المطاعم والفنادق	120.2	122.5	126.9	130.5	132.8	133.7
السلع والخدمات المتنوعة	115.1	120.5	124.4	124.7	127.1	128.5
الرقم القياسي العام*	112.1	115.7	119.3	122.5	125.1	126.8

جدول(2)
التضخم العام لدول مجلس التعاون الخليجي (%)

المجموعات الرئيسية	2010	2011	2012	2013	2014	2015**
الأغذية والمشروبات	3.9	5.4	4.5	4.4	2.7	1.2
التبغ والمشروبات الكحولية	7.9	5.3	10.1	9.1	5.2	2.3
الملابس والأحذية	1.6-	0.5-	3.1	0.8	0.7	0.7
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	2.7	6.1	2.3	3.5	4.4	2.4
الصحة	0.4	0.8	2.0	2.3	2.4	2.0
النقل	2.8	3.7	2.7	1.5	0.5	1.6
الاتصالات	2.6-	3.2-	0.2-	0.7	0.1	0.5
الثقافة والترفيه	1.9	5.1	2.5	2.0	3.9	1.4
التعليم	4.9	0.9	3.2	4.1	3.7	3.2
المطاعم والفنادق	2.7	1.9	3.6	2.8	1.8	0.7
السلع والخدمات المتنوعة	4.2	4.7	3.3	0.2	1.9	1.1
الرقم القياسي العام*	2.3	3.2	3.1	2.6	2.2	1.4

*الرقم القياسي العام لا يشمل السكن
**أرقام 2015م لغاية شهر أكتوبر